سنوفر الآراء القانونية فيما يتعلق بإدانة التمييز له

العدساني : لن يحسم الأمور مع وزير الكهرباء والماء سوى الاستجواب

العدساني في مواجهة مع بو شهري وسؤال الفارس

قال النائب رياض العدساني "لن يحسم الأمور مع وزير الكهرباء والماء سوى الاستجواب"، مضيفا "سنوفر الآراء القانونية فيما يتعلق بإدانة التمييز لوزير الكهرباء بنشر تحقيق سري إداري، إذ أن هناك من يرى أنها جريمة مخلة بالأمانة والشرف ومنهم من يرى عكس ذلك".

وأضاف "طلبت إحالة نتائج لجنة التحقيق 35 لسنة 2019 لكن لم يتم حتى يومنا هذا علماً أن النتائج جاهزة".

من جهة أخرى وجه النائب رياض العدساني سؤالا لوزيرة الاسكان وزيرة الأشغال رنا الفارس حول الدور الرقابي للمؤسسة العامة للرعاية السكنية في مشروع المطلاع السكني الذي شهد حادثة انهيار راح ضحيتها عدد من العمال والإجراءات التي تمت بهذا الشأن.

وجاء في السؤال:

«في ضوء مسؤوليات المؤسسة العامة للرعاية السكنية وجميع الجهات الحكومية عن كافة المشاريع الواقعة تحت إشرافهم ومن منطلق الدور الحكومي الرقابي على هذه المشاريع ومقاوليها، ومن منطلق وجوب تطبيق القانون والحزم بالإجراءات

■ رياض للفارس: ما دور «السكنية» الرقابي في مشروع المطلاع ؟

في ملابسات الإنهيار الرملي بالمطلاع وانحشار عمالة وافدة مما أدى إلى وفاة عدد منهم»، لذا يرجى تزويدي بالتالي: نتائج التحقيق النهائية.

الجهات التي شاركت في التحقيق، والإجراءات الإحترازية والعقوبات التي تمت، وأين دور المسؤولين قبل وحين حدوث الكارثة؟ وما هي الإجراءات التي تمت بحقهم وكل الجهات ذات الصلة؟.

الغانم هنأ نظيريه في اليابان بذكرى ميلاد الإمبراطور

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس مجلس النواب الياباني تادامورى أوشيما وإلى رئيسة مجلس المستشارين الياباني أكيكو ساتنو عبر فيهما عن خالص التهنئة بمناسبة ذكرى ميلاد الامبراطور ناروهيتو امبراطور اليابان الصديقة.

حصاد جلستي 18 و19 فبراير الماضيتين

الأولى «هوشة» تخللت رفض «العفو الشامل» .. والثانية إنجاز بامتياز

عقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين أنجز خلالهما 6 قوانين مهمة إضافة إلى مناقشة قضية عمولات صفقة إيرباص ومخالفات الخطوط الجوية الكويتية وتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في شأنها، ورفض الاقتراحات بقوانين الأربعة بشأن العفو الشامل.

وشهدت الجلسة العادية تأدية وزيري المالية والكهرباء والماء اليمين الدستورية أمام المجلس، والموافقة على رسالتين واردتين ومناقشة عدد من الأسئلة البرلمانية.

وفيما يلي أهم مجريات الجلسة العادية والتكميلية:

الجلسة العادية

أدى الوزيران الجديدان في الحكومة، وزير المالية براك الشيتان ووزير الكهرباء والماء محمد بوشهري اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة خلال الجلسة العادية للمجلس، بناء على مرسوم أميري بتعديل وزاري.

بند الرسائل

وافق مجلس الأمة على رسالتين واردتين إحداهما رسالة من رئيس لجنة الميزانيات يطلب فيها تكليف اللجنة التعليمية دراسة موضوع تحميل الميزانية العامة للدولة أعباء مالية عن مشاريع تطويرية وعقود استشارية تخص تطوير العملية التربوية من دون تحقيق أهدافها على أن يكون موعد الانتهاء من التقرير خلال شهرين.

ووافق المجلس على الرسالة الأخرى من رئيس لجنة الشؤون الصحية يطلب فيها تمديد تكليف اللجنة لمدة ثلاثة أشهر حتى يتسنى لها تقديم تقرير عن مدى سلامة استخدام خدمة شبكات الاتصال الجديدة (5G) ومدى توافر وضمان الصحة العامة للمواطنين والمقيمين وسلامة البيئة بسبب استخدام تلك الشبكات.

وأكد رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد موافقة الحكومة على الإحالة إلى اللجنة التعليمية وأن الحكومة ستشارك في اجتماعات اللجنة وستقول رأيها بوضوح.

وأضاف الخالد خلال رده على رسالة رئيس لجنة الميزانيات أن تعيين الحكومة والمواصفات والمقاييس في تعيين أعضائها متفقة مع الدستور.

وطالب بالنظر إلى تجربة وخبرة وتعاون وزيري البلدية والمالية، مؤكدا تعاونه لخدمة البلد في المجالات كلها.

وخلال مناقشة الرسالتين أكد نواب أن العقود الاستشارية مثل برنامج الكفايات والأيباد وغيرها في وزارة التربية لا فائدة منها، وأنها عقود تنفيعية وهدر للمال العام، مطالبين بإحالة المتسببين إلى النيابة العامة.

ودعوا الحكومة إلى مكافحة الفساد خاصة أن ملايين الدنانير صرفت من دون تحقيق الهدف من صرفها، مطالبين وزير التربية بالتحرك لإصلاح العملية التعليمية وإعادة هيكلة وزارة التربية وتطوير التعليم بأيادٍ كويتية.

وأكدوا أن معيار تقدم الأمم يعتمد على جودة التعليم، وأن كل المؤشرات تدل على عدم السير على المسار الصحيح لتطوير التعليم، معتبرين أن معظم القرارات واللوائح والمناصب القيادية تأتي من خلال الواسطة والمحسوبية.

وطالبوا ببرنامج وخطة ورؤية حكومية وجدول تنفيذي حقيقي يعالج مواضع الخطأ وحل معوقات التعليم في البلاد والعمل على تطويره وتوجيه الأموال التي تصرف في الخارج إلى العملية التعليمية في الداخل.

وأشاروا إلى أن هناك 35 مليون دولار تم صرفها من أجل النهوض بالعملية التعليمية من دون حدوث أي تطور، بل حدث هناك تراجع في مؤشرات المقاييس التعليمية العالمية.

بند الأسئلة

ناقش مجلس الأمة عددا من الأسئلة البرلمانية وردود الوزراء عليها.

وأكد النواب في مداخلات لهم خلال المناقشة أن خطوات الحكومة بطيئة في معالجة القضايا التي تهم المواطنين، وطالبوا بأن تكون الحكومة متعاونة بشكل أكبر وتسرع وتيرة إنجاز ومتابعة الملفات المهمة مثل الإسكان والشهادات المزورة وتنظيم العمل النقابي.

وتعقيبا على سؤال لوزيرة الأشغال وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. رنا الفارس عن المشاريع الإسكانية المتأخرة، أكد النائب خالد الشطي أن الإسكان هو القضية الأولى للمواطن الكويتي ويجب إيجاد شركات حقيقية فاعلة لديها سرعة انجاز وغير مقبول الاستمرار بهذا النهج لحل القضية الإسكانية.

ودعا الوزيرة إلى وضع حلول جذرية وعملية وفاعلة سريعة بحيث لا تتجاوز مدة انتظار السكن 5 سنوات، لافتا إلى أن هناك عقدين لطريق السالمي لم ينفذا حتى الآن.

وأوضحت وزيرة الأشغال أن العقد 259 لطريق السالمي تم تنفيذه والعقد 260 على طاولة مجلس الوزراء والعقد 261 سيدخل حيز التنفيذ بأسرع وقت.

وحول سؤال لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عما اذا كان مجلس الوزراء سيناقش تقارير ديوان المحاسبة بشأن التعليم أوضح النائب عبدالله الرومي أنه لا يوجد دور فاعل لمجلس الوزراء لأن هناك عقودا بالملايين ومردودها صفر على التعليم، ويجب على رئيس الوزراء أن يمنع كل الجهات من توقيع العقود الا بعد موافقة مجلس الوزراء لأن البعض ليسوا أمينين.

وردا على سؤال حول موقف منظمة العالم الإسلامي التي صدمت العالم الإسلامي والمجتمع الدولي من الانتهاكات بحق مسلمي الإيغور في الصين وتقريرها أن الصين متعاونة مع الأقلية المسلمة، قال وزير الخارجية الشيخ أحمد ناصر المحمد إن موضوع الإيغور يحظى بقدر كبير من الاهتمام لدى جميع دول العالم الإسلامي نظرا لما يحويه من مزاعم انتهاكات حقوق الانسان.

وفي مداخلات حول سؤال لوزيرة الشؤون الاجتماعية عن أسباب عدم اشهار الاتحاد الوطني للموظفين ووضع النقابات في الكويت، طالب النائب مبارك الحجرف بوقف تدخل الحكومة في العمل النقابي، مؤكدا أن هناك مشروعا حكوميا مقدما منذ عامين لدى اللجنة الصحية لتنظيم العمل النقابي ولا يزال يراوح مكانه.

وأضاف أنه إذا كانت الحكومة جادة في تنظيم العمل النقابي فيجب أن تسرع في إقرار هذا المشروع على أن يتوافق مع المواثيق والقوانين الدولية.

وفي سؤال آخر عن الشهادات المزورة قال النائب عمر الطبطبائي إن خطوات التربية في التعامل مع هذا الملف بطيئة، مؤكدا أن الشهادات المزورة أحد أهم أسباب تدمير التعليم في الدولة.

(الاستبدال) و(القرض الحسن)

وافق مجلس الأمة في المداولة الأولى على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية التكميلي للتقرير الرابع والعشرين بشأن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الخاصة بالاستبدال بموافقة 59 عضوا وعدم موافقة عضوين اثنين وامتناع عضو واحد من الحضور البالغ 62 عضوا.

ووافق المجلس في المداولة الأولى على التقرير الثالث والعشرين للجنة المالية بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بشأن خفض نسبة استقطاع القرض الحسن بعد مطالبة الحكومة إعادة التقرير إلى اللجنة المالية لكي تدرس كلفته المالية بموافقة 46 عضوا وعدم موافقة عضوين اثنين وامتناع 16 عضوا من الحضور البالغ 64 عضوا. وخلال المناقشات قالت رئيسة اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم إن النص الذي انتهت إليه اللجنة في الجدول الموجود بالتقرير التكميلي يتم تطبيقه بأثر رجعي وبمجرد تطبيقه ستسقط فورا المبالغ الزائدة من المتبقية من قروض الاستبدال إذا كانت تفوق النسبة المقررة بالقانون.

وأوضحت في مداخلتها أمام الجلسة أن وجهة نظر الحكومة تتمثل دائما في أن هناك كلفة عالية على الميزانية لخفض فوائد قروض الاستبدال.

ورأت الهاشم أنه من غير المقبول أن تكون هناك فوائد عالية تقضي على تحقيق التكافل الاجتماعي في مؤسسة التأمينات الذي يعتبر سمة أساسية مستمدة من الشريعة، معتبرة أن نظام الاستبدال في الكويت يعتبر من الأفضل في العالم.

وأشارت إلى أن اللجنة المالية اطلعت على التعديل الحكومي الذي يهدف الى تعديل معدلات الاستبدال، واستعانت بإحدى الشركات وتبين أن العجز تقديري وتقريبي لافتة الى أن جداول الاستبدال يجب أن تواءم معدلات عائد الاستثمار ومعدلات الوفاة وأنه لا بد من وضع سقف للقيمة الاستبدالية.

وأوضحت أنه في نظام الاستبدال الحالي إذا توفي المتقاعد فإن الدين يسقط عنه، بينما في مقترح تطبيق الشريعة يتم توريث الدين للزوجة والأبناء، ولا يسقط بالوفاة.

ورأت الهاشم أنه إذا تم تطبيق الشريعة فإن طالب الاستبدال سيحتاج الى وثائق ومبررات للقرض كتلك المعمول بها في البنوك التجارية ويعتبر الاستبدال في هذه الحالة تورقا.

وأوضحت أن التعديلات الجديدة مثل المادة 77 مكررا تعطي الحق لمن استبدل مدى الحياة أن يستبدل مرة أخرى، كما أن التعديل تضمن وضع سقف للفوائد وجداول جديدة للاستبدال.

واعتبرت الهاشم أن تطبيق أحكام الشريعة على نظام الاستبدال سيترتب عليه إلغاء الجدول الخاص برد القيمة الاستبدالية وعدم تمكين المستبدل من الاستبدال مرة أخرى لحين الانتهاء من سداد أقساط الاستبدال كافة.

وأشارت إلى أن المستبدل في هذه الحالة قد يستمر بالسداد إلى أن يصل إلى سن الـ 65 عاما وعندها لا يحق له الاستبدال في هذا العمر.

من جانبه أكد وزير المالية براك الشيتان أن التعديلات الحكومية على قانون مؤسسة التأمينات فيما يخص الاستبدال تضمنت استمرار ديمومة المؤسسات وكذلك ديمومة الخدمة التي تقدم للمواطنين والجداول الموجودة حاليا تحقق أعلى ميزة للمتقاعدين.

وقال الشيتان في مداخلته أمام المجلس إن الشريعة الإسلامية تسع هذا النظام التكافلي لمعدل الاستبدال الذي يختلف من حالة لأخرى بحسب العمر وأن هذا التعديل خفض معدل الاستبدال من 14 إلى 6 بالمئة.

وأضاف أنه وفقا لإحدى المنظمات الدولية فإن هذا المعدل لا يحقق أي ربحية لمؤسسة التأمينات من قروض الاستبدال، حيث إنه في المادة الأولى تم تعديل الجداول بما يحقق مطلب الجميع وخفض النسبة، مؤكدا أن الحكومة تؤيد هذا الاتجاه وتطلب من النواب دعمه.

وأكد وزير المالية أن الاستبدال لا يورث بعد الوفاة وأن هذه الأمور لا تتعلق بالمعاملات المصرفية.

وأعرب عن شكره لسمو الأمير على الثقة الغالية بتكليفه بالمنصب الوزاري ولسمو رئيس مجلس الوزراء على ثقته بقدرة الوزير على إدارة دفة وزارة المالية، مؤكدا أنه سوف يبذل قصارى جهده ليكون على قدر هذه الثقة.

بدورهم طالب نواب بإقرار القانون في المداولة الأولى نصرة للمتقاعدين وبحث التعديلات عليه مع الحكومة في اللجنة المالية.

وأكدوا أهمية حضور النواب الأعضاء في اللجنة المالية اجتماعات اللجنة لتحقيق المصلحة العامة.

وشددوا على ضرورة الحفاظ على الحالة المالية للدولة والمركز المالي للتأمينات من دون إرهاق ميزانية المتقاعدين ومنحهم قروضا ميسرة وانشاء صندوق استثماري خاص بهم.

وطالب نواب آخرون بأن يكون التعديل الجديد على قانون مؤسسة التأمينات لخفض قيمة فوائد الاستبدال وفقا للضوابط الشرعية.

ورأوا أن الشريعة الإسلامية ليست عائقا أو حجر عثرة أمام المتقاعدين، مؤكدين أن موافقة أهل الشريعة أمر لا ضرر فيه بل هو من أوجب الواجبات.

وأوضحوا أن المتقاعد كان يتأمل إسقاط القروض وزيادة الراتب ولم يتحقق أي شيء من ذلك، وأن هناك اهتماما من قبل الدول الأخرى بالمتقاعدين بينما في الكويت لم يتم منحهم أي امتيازات.

واعتبروا أن الحكومة عاجزة عن قياس التضخم وغلاء الاسعار، وحل مشكلة البطالة التي يتحملها المتقاعد، مشددين على ضرورة التوصل إلى حلول لتلك المشكلة.

وتساءلوا هل من الحصافة بعثرة الأموال أو خلق ثقافة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية من وراء القوانين ذات الكلفة المالية العالية؟ مؤكدين أن المتقاعدين هم المتضررون من جراء ذلك.

مجلس الأمة

رفض اقتراحات (العفو الشامل)

رفض مجلس الأمة خلال الجلسة كافة الاقتراحات بقوانين الأربعة الخاصة بالعفو الشامل والتي وردت في تقرير اللجنة التشريعية رقم 28.

وشهدت الجلسة تباينا واسعا في الرأي بين النواب حول موضوع التقرير وطالب بعض النواب بإعادته إلى اللجنة مباشرة من دون تصويت إلا أن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أكد أن المادة 59 من اللائحة لا تعطي الحق له في إعادة التقرير، ويجب أن يصدر قرار من المجلس بذلك.

وقال رئيس المجلس إن لديه طلبين الأول بالتصويت على كل اقتراح على حدة نداء بالاسم والثاني بسحب التقرير وإعادته إلى اللجنة لإعداد تقرير منفصل ثم إعادته للمجلس بمدة لا تتجاوز أسبوعين، ويجب أن يصوت المجلس باختيار أحدهما.

ووافق المجلس على الطلب الأول بفصل الاقتراحات بقوانين في شأن العفو الشامل وعددها 4 اقتراحات وأن يكون التصويت منفصلا على كل اقتراح وذلك بموافقة 42 عضوا وعدم موافقة عضو واحد.

ورفض المجلس الاقتراح بقانون بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم، المقدم من الأعضاء د.عادل الدمخي والحميدي السبيعي وعمر الطبطبائي وأسامة الشاهين وعلي الدقباسي. (المحال بصفة الاستعجال بتاريخ 07/03/2018).

ورفض المجلس الاقتراح بقانون بالعفو الشامل عن بعض الجرائم، المقدم من العضوين خالد الشطي ود. خليل ابل. (المحال بتاريخ 05/03/2018).

كما رفض الاقتراح بقانون بالعفو الشامل عن بعض الجرائم، المقدم من العضوين خالد الشطي ود. خليل ابل. (المحال بتاريخ 05/03/2018).

ورفض المجلس أيضا الاقتراح بقانون بالعفو الشامل عن بعض الجرائم، المقدم من الأعضاء الحميدي السبيعي وعبدالله فهاد ومبارك الحجرف ود.عادل الدمخي ونايف المرداس. (المحال بصفة الاستعجال بتاريخ 04/02/2020).

الجلسة التكميلية

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية على طلب نيابي بتشكيل لجنة تحقيق خاصة بشبهة الاعتداء على المال العام في صفقة شراء طائرات الايرباص مع (الكويتية) والمخالفات المالية والإدارية في (الكويتية) على أن تنهي أعمالها خلال ٣ أشهر.

وتمت تزكية النواب د.بدر الملا وصالح عاشور وخليل الصالح لعضوية اللجنة.

وأقر المجلس عددا من التوصيات بعد مناقشة الطلب الذي تقدم به النائب رياض العدساني والأحكام الصادرة ضد شركة (إيرباص) ومنها الرشى المقدمة خلال صفقات شراء الطائرات.

وخلال مناقشة الطلب قال وزير المالية براك الشيتان إن مجلس الوزراء قرر تكليف (الفتوى والتشريع) ووزارة المالية وهيئة الاستثمار والخطوط الجوية الكويتية بالتعاون مع (نزاهة) بتوفير كل الوثائق لمساعدة التحقيق للوصول الى نتائج في هذا الشأن.

وأضاف أنه "إذا أسفرت التحقيقات عن وجود شبهات فلن نتردد في إحالة كل متسبب"، مؤكدا أن الحكومة متعاونة مع أي لجنة تحقيق يجريها المجلس كما أنه بصفته وزيرا للمالية فقد كلف جهاز المراقبين الماليين بهذا الشأن.

وقال نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري إن الحكم البريطاني لم يشر الى أي جهة كويتية، لافتا الى انه التقى رئيس (نزاهة) عبدالرحمن النمش وسلمه المستندات المتعلقة بالصفقة.

وأيد النواب خلال المناقشة إحالة هذا الملف إلى ديوان المحاسبة لحماية اسم الكويت والمال العام إذا كان هناك عبث أو رشوة أو تعد من متنفذين إضافة إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية مشيرين إلى أن من مهام المجلس الأساسية المراقبة والمساءلة.

وأشاروا إلى أن ديوان المحاسبة قادر على كشف الموضوع وسبق له القيام بتكليفات عدة منها (ضبافة الداخلية) وطالبوا كل الجهات الحكومية بالتعاون مع الديوان بتقديم كل المستندات والوثائق والتسهيلات للديوان حتى يحاسب كل من عبث بالمال العام.

ولفت النواب إلى أن هناك شبهات مثارة حول وجود رشاوى في صفقات (إيرباص) والقضية تجاوزت الكويت وأخذت بعدا عالميا ولذلك القضية خطيرة جدا وذكر فيها اسم الكويت في أكثر من موقع.

وأضافوا أنه تم كشف بعض الأوراق عن وجود وسطاء طالبوا برشاوى كما أن تقرير ديوان المحاسبة في ٢٠١٥/٢٠١٦ ذكر ملاحظات عن شركة الايرباص.

وقال النواب إن (ايرباص) لها جزءان مدني وعسكري، وانه ذكر اسم الكويت وأن هناك وسيطا عربيا بين دول عدة.

وشدد النواب على ضرورة وضع اجراءات لحماية المال العام وتطبيق المساءلة والمحاسبة، ومعرفة أسباب اختيار هذا النوع من الطائرات والتغييرات التي تمت والتي عليها علامات استفهام.

وطالب النواب أيضا بتوسيع التحقيق في المخالفات المالية والإدارية في (الكويتية) مشيرين إلى أن هناك ١٥ أسرة لا تتسلم المعاش التقاعدي بسبب خطأ اداري من الخطوط الجوية الكويتية وعدم التقيد بتعليمات التأمينات.

ولفت النواب إلى أن هناك ما يشبه التدمير لـ(الكويتية) كما أن عدد الكويتيين العاملين بها لا يتعدى ٨٠٠ من بين ٦ آلاف موظف.

وكان النائب رياض العدساني قد قرأ في الجلسة الرسالة الواردة التي أرسلها للمجلس حول الأحكام الصادرة ضد شركة (إيرباص) ومنها الرشى المقدمة خلال صفقات شراء الطائرات وطالب في الرسالة الحكومة الكويتية بتوضيح سياستها وكيفية تعاملها والإجراءات المتخذة وعليها طلب نسخة من الحكم الصادر وكل الأوراق والمرفقات المتعلقة بالحكم المشار إليه وتزويد هيئة مكافحة الفساد بالعقود والمستندات كافة وإجراء التحريات.

كما طالب الحكومة بالاطلاع على جميع المراسلات المتعلقة بالأحكام الصادرة بالإضافة إلى التعاون مع الجهات الرقابية بفحص كل السجلات المحاسبية والبيانات المالية والإجراءات القانونية ومدى تحرك الحكومة في هذا الشأن سواء محليا أو دوليا.

وأوضح العدساني أن وسائل الاعلام المحلية والعالمية تناولت في الآونة الأخيرة الأحكام الصادرة ضد شركة (إيرباص) منها الرشى المقدمة خلال صفقات شراء الطائرات، وتناقلت الاخبار ذاتها دخول اسم الكويت في منطوق الحكم ومسؤولين بدائرة شبه (رشاوى) في أحد العقود ومن ضمن من طالتهم تلك الشبهات شركة الخطوط الجوية الكويتية وتحديدا صفقة استئجار وشراء وتجهيز الطائرات ضمن العقود الأخيرة.

وبين أن محكمة كراون كروت البريطانية أصدرت حكما بدفع غرامة بلغت 3.6 مليارات يورو على شركة (ايرباص) في قضية (الرشاوى) على دول عدة بينها الكويت، وذكر الحكم وجود وسطاء لهم أدوار مشبوهة مع مسؤولين كويتيين ومطالبات بدفع عمولات وبضغوط سياسية.

إشادة نيابية

أشاد عدد من النواب بدور الأمين العام لمجلس الأمة ومساعديه والأمين العام للحرس وكذلك حرس المجلس لجهودهم المبذولة من أجل استمرار الجلسات واستتباب الأمن داخل قاعة عبدالله السالم، مطالبين الجميع بضرورة الالتزام والنأي عن أي خلاف لإنجاز القوانين التي يتطلع إليها الشعب الكويتي.

وأكدوا خلال مداخلاتهم أمام الجلسة التكميلية ضرورة فتح تحقيق حول هذا الموضوع، واتخاذ إجراءات بحق المتسببين في نشر الفوضى داخل القاعة.

وفي هذا السياق قال النائب صالح عاشور إن ما حدث أمس محزن ومضحك في الوقت نفسه، مشيدا بدور الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري ومساعديه وكذلك حرس المجلس.

وأكد أن الأمين العام أو الحرس يتلقون أوامرهم فقط من رئيس مجلس الأمة.

من جانبه أكد النائب محمد الدلال أن ما حدث أمس أمر مؤسف ولا يمكن القبول به وأن الجمهور له كرامات والأمانة العامة والحرس ويجب ألا يمر مرور الكرام.

وطالب الدلال مكتب المجلس بفتح تحقيق في هذا الشأن خاصة أن مكتب المجلس لديه الصلاحيات لفتح هذا التحقيق واتخاذ إجراءات بحق المتسببين.

بدوره أشاد النائب أحمد الفضل برجال الحرس ودورهم الكبير في ضبط الأمن داخل القاعة وتعرضهم للإساءات رغم أنهم يطبقون القانون، مطالبا بفتح تحقيق في هذا الأمر واتخاذ إجراءات بحق كل من تجاوز.

واعتبر النائب عبدالله الكندري أن ما حدث أمس يشكل إساءة للكويت، مؤكدا أنه لن يلتزم الصمت تجاه كل من تعرضت كرامته للتعدي كما لا يمكن القبول بما تعرض له النائب حمدان العازمي من إساءات.